مبحث في سلامة العربية

- ١ -

كتب كثير من الكتاب في وجوب سلامة العربية ، والحفاظ عليها من الغلط واللحن وسوء التركيب ورداءة الاستعارة ونبو غيرها من المجاز ، وصنف منهم جماعة في هـذا الموضوع رسـائل يعرفها كل من عنى به ، ولكنهم كانوا بين مجيد ومقصر ، ومتساهل ومتحجر ، ومتقلل ومتكثر ، وقد ثبت أن التحجر الشديد دليل على التفخر والدعوى العريضة التي لا بينة لها وأن التساهل الكثير دليل على قلة العلم أو التفصي من تبعة الخطأ ، وكلاهما مضر بالعربية ، مخل بالقومية فان اللغة قوامها ونظامها وأرشد السبل في المحافظة على سلامة اللغة وصحتها ، الاقتصاد والاستقامة ، ومعنى ذلك أن التخطئة والمؤاخذة ينبغي أن تكونا على حسب المقام ، (فالاسلوب العلمي أشد احتياجا الى التسـاهل من الاسـلوب الادبي) وأن تعتمدا على امتناع وجوه التأويل اللاحب والقياس المطرد والاشـتقاق المستتب والتعريب الرشيق .

فأما التساهل في الاسلوب العلمي فلان اللغة العربية حديثة الاتصال بالعلوم والفنون الجديدة ، وقد كان لها عصر ازدهار علمي في العصور الخالية ، كثرت فيه اصطلاحاتها ومعرباتها ، وزادت به مشتقاتها ، ودام نماؤها ، واستديم فناؤها وبهاؤها ، ولم يته ذلك العصر المديد الا بانتهـاء حركة التـأليف الفني والتصنيف العلمي فيها .

وأما المداقة في الاسلوب الادبي فلأن هذا الاسلوب هو مظهر الفصاحة والبلاغـة ومعرض البيان وجمال التركيب ، فلا يجوز فيه التحلل من شروط حسن التأليف ، ولا الترخص في استعمال الكلم ، ولا التسمح في التعبير ، فان ذلك يؤدي الى الابهـام والتعقيد بين اللفظي والمعنوي وهي من المحظورات في علم البـلاغة ، الا أن هذه المداقة ينبغي أن لا تعتمـد على التحكم ولا تستند الى التكلف والتجني وانمـا يجب فيهـا الرجوع الى الاحكام اللغوية الصريحـة والاقوال الصحيحة والشواهد الفصيحة ، لأن للكلم قيمتين قيمة معجمية وهي التي تذكرها المعجمات واستعمالية وهي التي تضمنهـا كلام العرب ، وقد تتساوى القيمتان وربما تختلفان ، وعنـد الاختـلاف يرجع الى الاستعمال لأنه مظنة القيمة الحقيقية . وكذلك القول في القواعد النحوية ، والقواعد

الصرفية ، فان الاستقراء التام لكلام العرب اذا خالفها دل ذلك على اختلالها واعتلالها ، وان ادعى لها أنها مبنية على الاستقراء ، فالدعوى الصحيحة لا تخالفها شهادة الاستعمال الذى يعتمد عليه ذلك الاستقراء .

وقد تبينا بكثرة مطالعتنا لكتب الأدب الفصيحة ومراجعتنا لكتب اللغة العربية أن المعجمات اللغوية أغفلت مقدارا كبيرا من اللغة وأهملت كثيرا من المشتقات ، ولو كان ذلك الاهمال من مؤلفيها اشارة الى القياس ما ذكروا القليل منها ولا فاتهم كثير من التعابير الصحيحة فضلا عن المولدة المليحة ، ولطالما اغتررنا بما فيها فجررنا جرائر لغوية ، لأننا لم نفزع قبل الاغترار الى ما ذكرناه من التأويل اللاحب والقياس المطرد والاشتقاق المستتب ، ولا عولنا على القيم الاستعمالية للكلم ، ولا راعينا التطور الذى هو طبيعى فى كل لغة حية .

ومن الواجب علينا أن نشير الى أن جماعة قليلة من اللغويين لم يهملوا الاشارة الى تطور اللغة ولا تركوا الايماء الى ما لتغير الاحوال وتبدل الدول واختلاف الاقطار من التأثير فيها ، وأبرعهم فى ذلك جارالله الزمخشرى ، فقد نبه فى أساس البلاغة على هذه الامور ، كالذى قاله فى الكلام على « استأهل » أى استوجب واستحق فان من اللغويين من لا يراه فصيحا ، قال « وقد استأهل لذلك وهو مستأهل له ، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسعا » وعلى ب د د قال : « من الكناية سمعت مرشد بن معضاد الخفاجى يقول : « خرجت أبدد » كنى بذلك عن البول وعلى ب خ ن ق قال : « وأملت على أم هبة : أم منوای بالطائف فى كتاب استكتبتنيه الى ابنتها[1] بمكة خفرة تقول : « لكم ياعمتى أشكو اليك حر العرى فى وجهى فأرسلى الى من مخاضب حمائكم ما أتبخنق به » .

وعلى ب ث ث قال : « وقد انبث هذا الخبر وسمعت من يقول : الروح فى القلب على سبيل الركز وفى غيره على سبيل الانبثاث » . وعلى ب ث ن قال « أخصبت الارض وصارت بثنية وعسلا وهى حنطة موصوفة ، سمعت شاميا يصفها بالحمرة ويقول قمح الشام انواع منه البثنى والكيون والحسن والهويدى والناقونى والشيلونى والسوادى » . وقال فى الكلام على مادة (ت ر ب) « ووطئت كل تربة فى أرض العرب فوجدت تربة أطيب التراب وهى واد على مسيرة أربع ليال من الطائف ورأيت ناسا من أهلها ، وكان عندنا بمكة التربى المؤتى بعض مزامير داود » .

(١) جاء فى طبعة دار الكتب المصرية تعليق على هذه الكلمة نصه « الى ابنتها هكذا بالأصل ولعله الى عمتها » وهو صواب .

وعلى ت و ر قال : « وكان رسول الله ـ ص ـ يتوضأ بالتور وهو اناء صغير وهو مذكر عند أهل اللغة ومررت بباب العمرة على امرأة تقول لجارتها : أعيرينى تويرتك ».

وعلى خ ص ص قال « وسددت خصاصة فلان ، جبرت فقره . وسمعت أهل السراة يقولون : رفع الله خصتك » . وعلى د ف ن قال « وفيه داء دفين وهو الذى لا يعلم به حتى يظهر شره وسمعت من العرب من يقول فى رائية ذى الرمة : أبياتها كلها دفن أى غامضة معماة » .

ويلى الزمخشرى فى الاهتمام بلغة عصره والتطور الذى يصيب الكلمات أحمد الفيومى وهو من ضعفاء اللغويين[1] ، قال فى ج ف ف من المصباح « والتجفاف : تفعال بالكسر شىء تلبسه الفرس عند الحرب كأنه درع والجمع تجافيف ، قيل سمى بذلك لما فيه من الصلابة واليبوسة . وقال ابن الجواليقى : التجفاف معرب ومعناه ثوب البدن . وهو الذى يسمى فى عصرنا بركصبطوان » . وفى ع م ر « والعمارية : الكجاوة كأنه نسبة الى الاسم » . ونجد قريبا من هذا فى تاج العروس .

وأفرد ما أشرنا اليه من الجديد فى اللغة والطارىء عليها واحد بل اثنان من اللغويين أحدهما شهاب الدين الخفاجى مؤلف « شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » ، ذكر فيه الجديد والقديم وخدم العربية خدمة مشكورة سجيس الليالى[2] ، واقتدى به دوزى العلامة الهولندى فألف مستدركا لمعجمات اللغة العربية ، وفسره بالافرنسية ، وألف فى هذا الضرب معاداته فى الاصول المستشرق لين الانكليزى وفسر معجمه بالانكليزية ، ومع سعيهما المشكور فانهما كثير من الالفاظ المولدة ، فان الاحاطة بها مستحيلة .

واللغة فى الحقيقة كالعين الجارية الغزيرة المد ، يتدفق منها الماء المعين ، فجديدها ممتزج بقديمها ، وجريانها مستلزم لتجدد مائها ، قال المجد الفيروزأبادى فى القاموس « والنيروز أول يوم من السنة معرب نوروز ، قدم الى (على بن أبى طالب) شىء من

(١) انظر الى استدلاله على تذكير « منديل » فى « ندل » من مصباحه قال « المنديل مذكر قاله ابن الأنبارى وجماعة ، ولا يجوز التأنيث لعدم العلامة فى التصغير والجمع فانه لايقال منديلة ولا منديلات ولا يوصف بالمؤنث فلا يقال منديل حسنة فان ذلك كله يدل على تأنيث الاسم . فاذا فقدت علامة التأنيث مع كونها طارئة على الاسم ، تعين التذكير الذى هو الأصل » قال ذلك مع أنه ذكر قاعدة التصغير للمؤنث الذى تلحقه التاء فى « صغر » من مصباحه بأن الاسم لاتلحقه التاء الا اذا كان ثلاثيا مثل قديرة وعبينة ، وذكر فى « قدم » أن قدام مؤنثه وتصغر بالهاء فيقال قديديمة وأنه لا يصغر رباعى بالهاء الا قدام ووراء » . فتأمل ذلك واقرأ مادة « نال » .

(٢) والثانى أبو منصور الجواليقى مؤلف « المعرب » .

الحلاوى ، فسأل عنه ، فقالوا : للنيروز . فقال « نيرزونا كل يوم » ، وفى المهرجان قال « مهرجونا كل يوم » . والسبب فى ذلك أن النيروز والمهرجان لما دخلا فى العربية واستعملا فى صدر الاسلام استلزما اشتقاق فعلين لهما فسبق الامام غيره الى اشتقاقهما ، ولم ينكر عليه أحد ذلك الاشتقاق لأنه جرى على طبيعة العربية ، وذلك أن اسم كل من العيدين استعير للحلوى فكان معنى « نيرزونا ومهرجونا » : قدموا لنا حلوى النيروز والمهرجان أو أطعمونا ها . كما قالت العرب « زودونا وعسلونا وتمرونا » أى أعطونا زادا وعسلا وتمرا .

وذكر الشابشتى فى كتابه « الديارات » أن أبا بكر أحمد بن محمد البادى الشاعر من أهل القرن الرابع للهجرة كان يلبس أبدا على ثيابه لبادا أحمر وأنه مدح أبا القاسم يوسف بن يوداذ بن أبى الساج فصار الى داره فلما دخل الدهليز قال له الحاجب ـ وقد أنكر زيه ولباده ـ : أى شىء أنت ؟ قال : شاعر ، وقد مدحت الأمير . فقال لبعض من بين يديه « زبطره » فزبطره وانصرف ، وكتب الى بكر بن محمد بن أحمد كاتب الافشين أبياتا منها :

فلما انتهيت الى داره ... جزيت على مدحه زبطره
فأنكرت جائزتى منهم ... وكانت لعمر أبى منكره

فليت شعرى ما هذه الزبطره ؟ فليس لها أثر فى كتب اللغة القديمة ولا فى المستدركات ، ولكن ظاهرها يدل على أن لها علاقة بمدينة « زبطرة »[1] فان ملك الروم توفيل بن ميخائيل أوقع فى سنة « ٢٢٣ » بأهل زبطرة : قتل وأسر ممن بها من الرجال وسبى الذرية والنساء ومثل بمن صار فى يده من المسلمين وسمل أعينهم وقطع أنوفهم وآذانهم[2] ولم يخرج أهل زبطرة الأسرى من بلاد الروم الا فى فداء سنة « ٢٣١ »[3] . وعلى هذا يكون معنى « زبطره » فعل به بعض ما فعل ملك الروم بأهل زبطرة فى الحرب .

فللغة العربية قابلية طبيعية لمجاراة الزمن وللتطور تطورا معتمدا على طبيعتها فى النحت والاشتقاق والتعريب ، ومعرفة هذه الطبيعة واجبة على من عنى بها ووكل اليه

---

(١) بالكسر ثم الفتح وسكون الطاء المهملة وراء وهاء : مدينة كانت بين ملطية وشمشاط .

(٢) كامل ابن الأثير فى حوادث هذه السنة .

(٣) التنبيه والاشراف للمسعودى ، ص ١٦٢ ، من طبعة مصر .

الحفاظ على سلامتها بدفع المخل عنها واضافة المغنى لهـا اليها ، فالاضـافة نوع من التوقى والاستعداد يعين على بقائها صحيحة تامة كما يحفظ التوقى الجسد من الامراض ويستديم صحته .

وقد أصاب اللغة وقواعدها شىء من الضعف والابتذال والحيف بتحكيم شعرها فى نثرها ، على أن فريقا من العلماء عدوا الشعر المحتوى على ما يخالف اللغة وقواعدها من الضرائر التى تسوغ للشاعر دون الناثر ، ولكنهم اختلفوا فى تعيينها ، فجماعة من النحويين أدخلوا صدرا من الضرائر فى قواعدا النحو وذكروا أنها مخالفة للنثر ولكنها سائغة وجاراهم فى ذلك فريق من اللغويين ، وآخر كتاب ألف فى الضرائر الشعرية هو « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر » من تأليف العلامة السيد محمود شكرى الآلوسى[١] قال فيه « وذهب الجمهور الى أن أغلاط العرب ليس من قبيل الضرورة وانها لا تغتفر لهم ولا يعذرون فيها ولا يتابعون عليها كما يتابعون فى الضرائر »[٢] ، ثم قال تحت عنوان « انابة حرف مكان حرف » :

« وقد عد ابن عصفور هذا الباب من الضرائر الشعرية فى كتابه فقال : ومنه انابة حرف مكان حرف . وأورد لذلك عدة شواهد منها قوله :

اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

أراد « عنى » ووجه ذلك أنها اذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ولذلك استعمل « على » بمعنى « عن »[١] ... ثم قال : وهذا الذى قاله ابن عصفور لم يذكره غيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث وغيرهما وغاية ما قيل انه لا يطرد فى كل موضع » وأيد ذلك بقول لابن جنى فى الخصائص[٤] .

وانا أرى كثيرا من الحق فى قول ابن عصفور ، وقد ذكرنا بيان العلة فى ذلك فى موضع آخر من مواضع النشر[٥] ، والذى ورد منه فى القرآن الكريم يوضحه ما ورد فى مادة (ق و م) من الصحاح للجوهرى قال « والاستقامة الاعتدال ، يقال : استقام

---

(١) شرحه وطبعه (الأستاذ محمد بهجة الأثرى) فى المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤١ .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر « ص ٤٦ »

(٣) فى الأصل « من » وهو من غلط الطبع الذى لم يصحح .

(٤) الضرائر « ص ١٤٦ - ٧ » .

(٥) يراجع مقال « القول الناجع فى الغلط الشائع » فى الجزء الثالث من المجلد الرابع والعشرين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

له الامر ، وقوله ـ تعالى ـ : فاستقيموا اليه ، أى فى التوجه اليه دون الآلهة » . ومنه يعلم أن هذا الباب يعتمد على الحذف والتقدير ، وهذا الحذف وتقديره من أسرار البلاغة فى اللغة العربية ، أفلا ترى أن قولنا « غادر فلان بغداد الى البصرة » لا يتجه الا بتقدير « قاصدا الى البصرة » وقولنا « من لى بفلان ؟ » لا يصح الا بتقدير « من آت لى بفلان » أو « من ظفر لى بفلان » وقولنا « خرجت فاذا[1] به واقفا بالباب » لا يصح الا بتقدير «خرجت فاذا أنا شاعر به واقفا بالباب» أو ما فى معناه ، وقولهم فى المثل « الذود الى الذود » لا يصح الا بتقدير « الذود مضموما الى الذود ابل » ومنه يعلم أن قولهم « الامر لك » هو غير قولهم « الامر اليك » ففى الثانى تقدير « مسند وموكول » فتكون الجملة « الامر موكول اليك » . وقلة العناية بهذا الباب جعلتهم يحارون فى قوله تعالى « من أنصارى الى الله » فالتقدير ـ والله أعلم ـ « من أنصارى ضارعين الى الله » أو « متوجهين الى الله » أو « متوسلين الى الله » أو « لاجئين الى الله » وكلها بمعنى واحد وتقدير جماعة من المفسرين أنه « من أنصارى مع الله » ليس له معنى واضح سوى أن يكون « من أنصارى منضمين الى الله » أو فى الانضمام ، واذا رجعنا الى تأويل صاحب الصحاح الذى نقلناه آنفا كان تقديره « من أنصارى فى الضراعة أو التوجه أو التوسل أو اللجوء الى الله » ، والذى يعنينا التقدير حسب ، والتقارب فى المعنى بين المقدرين .

وضمان سلامة اللغة لا يستوجب الافتيات على روحها ولا رميها بالجمود والعجز ولا اتخاذ قواعدها غايات لا ذرائع الى البيان بها ، فالنقد اللغوى والنقد النحوى معروفان منذ زمن الكسائى اذ ألف كتاب « ما تلحن فيه العامة » . وألفت بعده كتب فى هذا الفن وفى لحن الخاصة ، ولكننا فى عصرنا لا نطمع من الخاصة فى أن يتكلموا باللغة الصحيحة المعربة فضلا عن العامة وانما أصبحت اللغة العربية صناعة لا يجيد الكتابة بها الا من يدمن تعلمها فيتقنها اتقانا تاما ، فى الكتابة والقراءة ، ويجب أن يكون فرق بين الذى يريد أن يكتب بها والذى يريد أن يكتب فى نقدها ، وهذا الفرق هو كالفرق بين التاجر الذى يعامل الناس ويبايعهم بالدراهم والصيرفى الذى حرفته نقد الدراهم والمعاملة بها معا ، وكنا أشرنا الى أن جماعة من الكتاب صنفوا فى النقد رسائل يعرفها كل

---

(١) هذا هو القول الصحيح ، ورفع « واقف » من الخطأ ، ودعوى أن الباء زائدة وهم من الأوهام فقد جاءت فى قولهم « فاذا أنا بفلان واقفا » وهذا يدل دلالة قاطعة على أنها ليست بزائدة .

من عنى بهذا الشأن ولكنهم كانوا بين مجيد ومقصر ومتساهل ومتحجر ومتقلل ومتكثر ـ كما أومأنا اليه ـ .

وأشيع كتب النقد اللغوى فى أيامنا « لغة الجرائد » للشيخ ابراهيم اليازجى وهى المقالات التى نشرها تباعا فى مجلته الضياء ، و « تذكرة الكاتب » لا سعد خليل داغر وقد كان نشر قسما من مقالاتها فى مجلة المضمار ، ولكنه كان دون ابراهيم اليازجى علما ومعرفة بالنقد ، حتى لقد أنكر ما جاء على وفق القواعد النحوية وكلام العرب ،[١] وكان الغلط يحدث فى كلام فحول اللغة ، فدان بعضهم ينتقد على بعض فما ظنك بأسعد خليل داغر وغيره من المعاصرين لنا وان سبقونا الى الغاية المحتومة ؟ وقبل أن نعرض امثله من نقدهم ونذكر رأينا فيها نحب أن ننقل ما قاله العلامة السيد شهاب الدين محمود الحسينى الآلوسى فى الاحتجاج لاستعمال « كافة » اسم فعل استعمالا مطلقا ، قال :

« ومقتضى الوضع أن كافة لا يلزمه ماذكر (من استعماله بمعنى جميع منكرا منصوبا فى الناس خاصة) فيستعمل كما استعمل « جميعا » معرفا ومنكرا بوجوه الاعراب فى الناس وغيرهم . والظاهر الجواز لا نا لو اقتصرنا فى الالتفاط على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم ، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقته والذى يشهد له العقل السليم أنه لا مجيد عما قلناه الا لمكابر ومعاند ، على أنه قد ورد فى كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه كما فى كتاب عمر ابن الخطاب رضى الله عنه لآل بنى كاتلة[٢] فان فيه « قد جعلت هكذا لآل بنى كاتلة على كافة بيت مال المسلمين مئتى مثقال ذهبا ابريزا ، كتبه عمر بن الخطاب وختمه ، وعلى ختمه « كفى بالموت واعظا ياعمر[٣] » .

فالذى ينتقد على الناس لغتهم لا يجدبدا من الأخذ بهذا الرأى السديد ، واذا

---

(١) كتخطئته من قال « سافر فلان فى السكة الحديد » ـ ص ٤١ ـ وزعمه أن صواب هذا التركيب « السكة الحديدية » مع أن قول القائل هو الصحيح وقوله هو الغلط ، بما صرح به النحويون وما جاء فى كلام العرب ، لأن معنى « السكة الحديدية » غير معنى « السكة الحديد » التى هى ترجمة « شمن دى فير » بالفرنسية .

(٢) منهم القاضى عمادالدين أحمد بن اسماعيل الكاكى الأردبيلى من أهل القرن السابع للهجرة ، ذكره ابن الفوطى فى معجم الالقاب قال « هذا من أولاد القضاة الذين يتوارثون بمكتوب (كذا) ، عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما » (ج ٤ ص ٩) من نسختنا .

(٣) كشف الطرة عن الغرة « ص ٨٦ » .

ثبت عنده خطؤهم فى كلمة من الكلم أو عبارة من العبارات فعليه أن يذكر صوابهما أو ما يقوم مقامهما والا كان كالطبيب الذى يدعى أنه يعرف الداء ولا يستطيع أن يصف الدواء ، بل هو دون ذلك الطبيب الناقص العلم .

توفرت الخبرة :

ومما عده أسعد داغر فى تذكرته غلطا قولهم « يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة وهذا الامر لم تتوفر فيه الاسباب الكافية» . قال « ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أى كثر ، فيقولون يجب أن تتوفر .. وهذا الامر لم تتوفر .. وفى اللغة : توفر عليه رعى حرماته وصرف همته اليه » .[1] انتهى قول أسعد .

والحقيقة أن « رعى حرماته » غير « صرف همته اليه » لأن التوفر الأول على الانسان والتوفر الثانى على الاشياء ، فالخلط بينهما توحيد لمعانيهما وليس ذلك بصحيح قال الزمخشرى فى أساس البلاغة « وتوفر على صاحبه : اذا رعى حرماته . وتوفر على كذا: اذا كان مصروف الهمة اليه .. و « كذا» كناية عن الشىء والعدد ـ كما هو معلوم ـ وقد تستعار الحرمة للشىء فيستعار لها الفعل على الاتساع ، ولكن ذلك لا ينفى استقلال « توفر على كذا » .

ومما يبعث على العجب من نقد مؤلف التذكرة أنه لم يذكر اكثر معانى مادة « و ف ر » مع انها تدل على الكثرة والتكثير والحفظ والابقاء والارعاء والكمال والاكمال والتمام والاتمام والجمع والاجتماع والصيانة والوقاية وما الى ذلك ، ولا أشار الى أن التلاثى « وفر » له رباعى هو « وفرتوفيرا » قياسا وسماعا ، ولا أومأ الى ان الصرفيين أجمعوا فى مذهبهم الصرفى على أن لكل « فعل » متعد مطاوعا على وزن « تفعل » فان جاء فى اللغة « وفره توفيرا » بمعنى « اكمله اكمالا وأتمه اتماما وجمعه جمعا » ففى ذلك جواز اشتقاق « توفر »[2] عندهم ، والمؤلف تابع لهم ومحتج بأقوالهم وما قيس على لغة العرب فهو من لغتهم ، قلت هذا على مذهب من يرى المطاوعة .

---

(١) تذكرة الكاتب « ص ٦٦ » .

(٣) قال الزمخشرى فى المفصل « وتفعل يجىء مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر وقطعته فتقطع وبمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحكم وتمرأ ... ومنه تقيس وتنمر ، وبمعنى استفعل كتكبر وتعظم وتعجل الشىء وتيقنه وتقصاه وتثبته وتبينه . وللعمل بعد العمل فى مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرفه وتفوقه ... وبمعنى اتخاذ الشىء نحو تديرت المكان وتوسدت التراب ... وبمعنى التجنب كقولك تحوب ... ، ومما زاد عليه الرضى « صيرورة الشىء ذا أصله » كتأهل وتالم وتاكل وتاسف .

ويتعرفنا معانى صيغة « تفعل » نعلم أن « توفر » مطاوع « وفره توفيرا » عند الصرفيين ، فيكون أصل القول « يجب أن توفر فيه الخبرة التامة فتتوفر هى » . أى تجتمع فيه الخبرة التامة وتكمل ، و « هذا الامر لم توفر فيه الاسباب الكافية فلم تتوفر هى » أى لم تجتمع فيه الاسباب الكافية ولم تكمل . وبه يعلم أنهم لم يريدوا بقولهم « تتوفر الخبرة ولم تتوفر الأسباب » تكثر الخبرة ولم تكثر الأسباب — كما ظن مؤلف التذكرة — بل ارادوا « تكمل الخبرة وتجتمع ، ولم تكمل الأسباب ولم تجتمع » . ذلك لأن الخبرة محدودة الاجزاء معلومة الصفات ، ولأن الأسباب معدودة محدودة ، فلا تطلب الكثرة فيها وانما يراد اجتماعها وكمالها .

وقد أورد الشيخ ابراهيم اليازجى فى كلامه على الاقتصاد « توفر » من تأريخ المسعودى وأرسله ارسال الافعال المسلمة الصحة قال[1] :

« فمن ذلك ما جاء فى مروج الذهب للمسعودى فى الكلام على خلافة المعتضد نقلا عن ابن حمدون أن المعتضد أمر أن ينقص حشمه ومن كان يجرى عليه من كل رغيف أوقية ... قال ابن حمدون : فتعجبت من ذلك فى أول أمره ثم تبينت النقص فاذا أنه يتوفر من ذلك فى كل شهر مال عظيم[2] » .

فانظر الى قوله « يتوفر » فهو بمعنى « يجتمع » ولو كان « التوفر » يفيد الكثرة ما قال « مال عظيم » ولاكتفى بذكر المال ، وعلى هذا يكون قوله « تتوافر الخبرة ولم تتوافر الاسباب » بعيدا عن المراد كل البعد ، فالمتوافر هو ذو الكثرة مطلقا ، وانما المراد « التوفر » اى التجمع والاجتماع والوجود المتضام الاجزاء .

ولم تقصر كتب اللغة فى ايراد « توفر » الا أنها أوردت منه استعمالين فدلت صيغهما على الاستعمالات الاخرى ، وقد جاء على الصورة التى يريدها الكتاب فى الاغانى لأبى الفرج الأصفهانى ، قال بشار بن برد : « ان عدم النظر يقوى ذكاء القلب ، ويقطع عنه الشغل بما ينظر اليه من الاشياء فيتوفر حسه وتذكو قريحته[3] » . فتوفر الحس كتوفر الأسباب وتوفر الخبرة ، وجاء فى كتاب[4] طاهر بن الحسين الذى يوصى

---

(١) لغة الجرائد « ص ١٥ » .

(٢) المختصر اليازجى الخبر ، وتتمته فى الأصل « ج ٢ ص ٤٦٢ » طبعة عبدالرحمن محمد و « ج ٤ ص ١٦٨ » طبعة دار الرجاء .

(٣) الأغانى « ج ٣ ص ١٤٢ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) قال أبو الفضل أحمد بن طيفور « تنازعه الناس وكتبوه وتدارسوه وشاع أمره حتى بلغ المأمون فدعا به وقرئ عليه » .

فيه ابنه عبدالله : « فكثر خراجك وتوفرت أموالك[١] » .

وقال الشريف المرتضى فى شرح :

شغارة تقذ الفصيل برجلها فطاردة لقوادم الابكار

« وقوله : تقذ الفصيل برجلها ، أى تركله وتدفعه عن الدنو الى الرضاع ليتوفر اللبن على الحلب[٢] ... » .

فقوله « ليتوفر اللبن على الحلب » معناه ليجتمع لبنها ويتحفل . وركب زياد يوما فى السوس يطوف الضياع والزرع فرأى عمارة حسنة فتعجب منها فخاف أهلها أن يزيد فى خراجهم فلما نزل دعا وجوه البلد وقال : بارك الله عليكم فقد أحسنتم العمارة وقد وضعت عنكم مئة ألف درهم . ثم قال : « ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جورى أضعاف ما وضعت عن هؤلاء الآن[٣] » .. وقال عزالدين ابن أبى الحديد فى الرد على الشريف المرتضى فى قضية فدك « فليت شعرى كم مقدار ما يتوفر على أبى بكر وستة نفر معه وهم من جملة خمسين ألفا ... أترى يكون المتوفر على أبى بكر وشهوده من التركة عشر عشر درهم ؟ ماأظن أنه يبلغ ذلك[٤] » .

وقال الثعالبى فى ترجمة بديع الزمان الهمذانى « واختص بالدهخدا[٥] أبى سعيد محمد بن منصور ـ أيده الله تعالى ـ ونفقت بضائعه لديه وتوفر حظه من عادته المعروفة فى اسداء المعروف والافضال على الافاضل[٦] » . وقال القاضى الاكرم العلامة على بن يوسف المعروف بابن القفطى فى ترجمة فلوطرخس « كان فيلسوفا مذكورا فى عصره يعلم جزءا متوفرا من هذا الشأن » وفى ترجمة أبى الحسن بن غسان الطبيب المصرى « وكان لأبى الحسن هذا أدب متوفر وشعر حسن[٧] » . وقال شمس الدين ابن خلكان فى ترجمة عمادالدين بن يونس « وتوفرت حرمته عند الظاهر أكثر مما كانت عند أبيه[٨] » . وأنشد أبو عبدالله الحسين بن على اللغوى البصرى النمرى لما مات أبو عبدالله محمد بن المعلى الأزدى ـ وكان بينهما تنافس :ـ

(١) أخبار بغداد لابن طيفور « ص ٣١ » طبعة عزة العطار الحسينى .
(٢) أمالى الشريف المرتضى « ج ١ ص ٥٦ » .
(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد « ج ٤ ص ١٣٦ » .
(٤) المرجع المذكور « ص ٩٢ » .
(٥) فى معجم الأدباء لياقوت الحموى « الدهخواه » ج ١ ص ٩٦ طبعة مرغليوث .
(٦) يتيمة الدهر « ج ٤ ص ٢٤١ » طبعة الصاوى .
(٧) أخبار الحكماء « ص ١٧٠ ، ٢٦٣ » من طبعة مصر .
(٨) الوفيات « ج ٢ ص ٥١ » من طبعة العجم .

وكانت بيننا أبدا هنـــــات توفر عرضه منهـــا وعرضى[١]

وقال أبو الطيب المتنبى :

بدر فتـــى لو كان من سـؤاله يوما توفر حظـــــه من ماله

قال ابن عدلان الموصلى فيما قال يشرح هذا البيت « فلو كان بدر من سؤال نفسه لكان حظه أوفر من ماله[٢] » .

وقال ابن عنبة فى خبر من الاخبار « فما توفرت على الطالبيين أموالهم[٣] » .

وعلى ما ذكرنا من الشواهد يقال « توفر الحس وتوفرت الاموال ، وتوفر اللبن على الحلب ، وتوفر عليه المال ، وتوفر عليه كذا وكذا ، وتوفر حظه ، وتوفرت حرمته ، وتوفر علمه ، وتوفر أديه ، وتوفر عرضه » ، وهذا زيادة على « توفر فلان على الأمر ، وتوفر فلان على فلان » . فكيف لا يقال « توفرت الحجرة ولم تتوفر فيه الأسباب » ؟ وكيف يدعى المدعى أن الصواب « توافر » والفرق بين الفعلين بعيد ؟ بالفعل « توفر » بمعنى اجتمع وكمل ومعناه هذا مستفاد من لغة زياد بن أبيه وبشار بن برد وظهر بن الحسين والمتنبى وأبى عبدالله النمرى البصرى والشريف المرتضى والثعالبى وابن أبى الحديد المدائنى وابن القفطى وابن خلكان وابن عنبة . فهو مستعمل من اواسط القرن الاول للهجرة حتى أوائل القرن التاسع لها ، فليس بدعا أن يستعمله كتاب العرب فى عصرنا وهم قد قرؤوه فى كتب الادب والاخبار كمقدمة ابن خلدون فانه استعمل « توفرت الدواعى » قال « وهو على ما ذكروه من الغرابة تتوفر الدواعى على نقله[٤] » .

هو وقور وهم وقر وهن وقر ووقائر

ومما ينبغى التنبيه عليه قولهم « هم وقورون وهن وقورات » يحسبون أن « الوقور » يجمع جمع سلامة وليس ذلك الحسبان بصحيح ، قال ابن الحاجب فى الكافية فى جمع الصفة جمع مذكر سالما : « وان كن صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تأنيث مثل علامة » . وقال فى الشافية « ونحو صبور على صبر غالبا » . قال الرضى الاسترابادى :

(١) المرجع المذكور « ص ٧٢ » .

(٢) شرح ديوان المتنبى « ج ٢ ص ١٧٨ » لابن عدلان الموصلى ونسب الى العكبرى خطأ .

(٣) عمدة الطالب فى أنساب آل أبى طالب « ص ٦٢ » وهذه الشواهد كلها نقلناها من « معجمنا اللغوى » ولا يزال مخطوطا .

(٤) مقدمة ابن خلدون « ص٨ » من طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .

« قوله : ونحو صبور على صبر غالبا ، سواء كان للمذكر أو للمؤنث ويستوى فى هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء فى فروقة وملولة للمبالغة فمن قال « فروقة » قال فروقات ومن قال « فروق » قال فى جمعه فرق ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب الجمع ، وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على « فعائل » كعجوز وعجائز وقلوص وقلائص وجدود وجدائد وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة فكأنه فعولة كما ذكرنا فى فعيل الاسمى وفعائل اكثر فيه من فعل ولا سيما فيما اختص بالمؤنث كقلوص وجدود . ولا يجمع « فعول » جمع السلامة ـ كما ذكرنا فى شرح الكافية ـ[1] » .

وقال ابن الحاجب فى الكافية فى شرط جمع الصفة جمع مؤنث سالما : « وشرطه ان كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون » . وقال الرضى الاسترابادى : « وان لم يكن فى الصفة المؤنثه علامة تأنيث ظاهرة ولم تكن خماسية أصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان لها[2] مذكر يشاركها[3] فى اللفظ كجريح وصبور (وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثه ، حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون) أو لم يكن له مذكر أصلا كحائض وطالق ومطفل » ثم قال شارحا : « ومعنى هذا الكلام أن المؤنث على ضربين اما أن يكون له مذكر أولا ، فان لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون ، فخرج بهذا القيد « فعلاء أفعل وفعلى فعلان » وجميع الأمثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح[4] » .

والذى نقلنا يدل على أن « فعولا » الصفة اذا كانت بمعنى « فاعل » مثل صبور بمعنى « صابر »[5] فان المذكر والمؤنث فيه يستويان ولا تلحقه علامة التأنيث ولا يجمع جمع سلامة ولذلك يجب أن يقال « رجل وقور وامرأة وقور » و « رجال وقر ونساء وقر ووقائر » ومن الغلط أن يقال « امرأة وقورة ورجال وقورون ونساء وقورات » فاذا سمى بالوقورة جاز استعمالها على ضعف كالعجوزة .

---

(١) شرح الشافية « ج ٢ ص ١٣٩ ـ ١٤٠ » طبعة مطبعة الحجازى بمصر . والموضع الذى أشار اليه وأحال عليه من الكافية هو فى « ج٢ ص٢٠٨ » من طبعة الاستانة الرديئة .

(٢) فى الأصل « له » فكأنه أراد « الوصف » .

(٣) فى الأصل « يشاركه » .

(٤) شرح الكافية « ج٢ ص٢٠٩ » من الطبعة المشار اليها .

(٥) اسم الفاعل بصيغته الأصلية يدل على القلة والكثرة معا فاذا نقل الى ما سموه المبالغة اختص بالكثرة .

وقد علل الصرفيون امتناع جمع « امرأة وقور » على « وقورات » بامتناع جمع مذكره « وقور » على « وقورين » ، فالجمعان السالمان متنافيان معا ، وهو تعليل عليل « ضعيف » فانه يقال لهم « ولم امتنع « وقور » المذكر أن يجمع جمعا سالما ؟ فيقولون : لأنه لا يقبل تاء التأنيث[1] مع أنه لا صلة بين أن لا يجمع جمعا سالما وأن لا يقبل تاء التأنيث ، بل لا صلة بين ذلك وأن لا يكون له مؤنث أصلا .

والذى أرى فى امتناع جمع « فعول » للمذكر والمؤنث جمعا سالما انما هو كون هذه الصفة معتلة ما بعد العين بأحد أحرف العلة وهو الواو ، فهى شبيهة بـ « فعيل » وهذا الوزن ـ أعنى فعيلا ـ هو الاصل فى الصفة الثلاثية الأصل ، والصفة عند العرب قديما يستوى فيها المذكر والمؤنث والقليل والكثير ، وتشبهها من صفات اللغات الغربية التى نعرفها صفة اللغة الانكليزية ، قال ـ تعالى ـ « ان رحمة الله قريب من المؤمنين » ، وقال ـ عز وجل ـ « وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله » . وقال الشاعر « فقلت لها ان الكرام قليل » وتقول « هم صديق لى » و « هؤلاء عدو لكم » و « امرأة وقاح الوجه » و « جارية بالغ » قال ابن القطاع : بلغ بلاغا فهو بالغ والجارية بالغ أيضا بغير هاء . قال ابن الانبارى قالوا : جارية بالغ . فاستغنوا بذكر الموصوف وبتأنيثه عن تأنيث صفته كما يقال : امرأة حائض . قال الازهرى ، وكان الشافعى يقول : جارية بالغ ، وسمعت العرب تقوله وقالوا امرأة عاشق[2] . والصحيح هو الذى ذكرناه ، لأن التذكير هو الامر القديم المشترك والتأنيث هو الامر الحديث العارض ، فالافراد والتذكير انما هما رجوع الى الاصل ، وبذلك تعلم أن التأنيث فى اللغة حديث وأن جمع المؤنث السالم وجد بعد التأنيث ، فجمع التكسير أقدم منه[3] ، ولذلك جمع « فعول » على « فعل » للمذكر والمؤنث وعلى « فعائل » للمؤنث خاصة ، واستغنى بذلك عن جمع المؤنث السالم ، وكذلك القول فى « فعيل » بمعنى مفعول مثل « قتيل » و « قتلى » . واختصاص المؤنث بـ « فعائل » يدل على أن هذا الجمع أحدث من الاول زمانا لأن الاصل الاشتراك ولأن « فعائل » محمول على لمح تاء التأنيث فى

---

(١) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك « ج١ ص٤٢ » طبعة مطبعة الاستقامة .

(٢) المصباح المنير « بلغ » وتتمة الكلام فى الأصل .

(٣) ومما يدل على ذلك أن جمع المؤنث السالم جعل لأدنى العدد أى القلة « المفصل ص ١٩٥ » مع أن أصل الجمع الكثرة كما هو مقرر فى كتب الصرف ولعل السبب فى ذلك أن النظرة الأولى تستطيع تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما فيذكر الرائى العدد فان جاوز ذلك أتى بالجمع المبهم العدد الدال على الكثرة .

« فعول » المؤنث ، مع أن خلوه من هذه التاء وامتناعه من قبولها منعاه من أن يجمع جمع مؤنث سالما ، فى زعم الصرفيين ، وهو زعم فيه ما فيه .

ومن أعجب الامور فى هذا الجمع أنه لم يشذ عنه مثال يحتج به أصحاب « على وفق الاصول » و « على وفق المنهاج » لأن المسموع والمنقول من كلام الفصحاء أن العربية ، وهذه السلامة من الشذوذ عزيزة فى اللغة العربية كل العزة .

لا يقال « فعله وفق الاصول ولا ألفه وفقا للمنهاج ، ولا وفقه الى الخير » :

نرى أكثر الكتاب يستعملون « فعله وفق الاصول وألفه وفقا للمنهاج » والصواب « على وفق الاصول » و « على وفق المنهاج » لأن المسموع والمنقول من كلام الفصحاء أن يستعمل الوفق فى مثل هذا الموضع مع « على » استعمال « حسب » ورغم و « قدر » و « نحو » وما اليها ، يقال « أنفق على حسب الوصية وبحسبها » و « فعله على رغم فلان وعلى الرغم منه » و « تكلم على قدر حاجته » و « جرى على النحو الذى عرف » .

ولا يصح استعماله غير مجرور بعلى الا اذا كان خبرا فى الاعراب أو حالا منقولة منه ، قال الجوهرى « يقال : حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه قال الشاعر[1] :

أما الفقير الذى كانت حلوبته ... وفق العيال فلم يترك له سبد .

ومثله ما فى أساس البلاغة ، وقال الفيومى فى المصباح المنير « وكسبه وفق عياله أى مقدار كفايتهم » وهو قريب منه ، وقال المطرزى فى « فقر » من « المغرب فى ترتيب المعرب » يفسر بيت الراعى المذكور « وفق العيال أى لبنها يكفيهم » . وقال الراغب الاصفهانى فى مفرداته « الوفق : المطابقة بين الشيئين قال : « جزاء وفاقا » .

وفى تمثيله بعض البعد عن المراد ، لأن « وفاقا » وصف بالمصدر ، والمطابقة مصدر صريح فلا يكون بينهما تطابق ههنا : وجرى أكثر كتب اللغة على هذا النقل[2] ولم يذكر فيها مثل للعبارتين اللتين ذكرناهما آنفا ، أى « على وفق الأصول وعلى وفق المنهاج » .

وقد فسر بعض الادباء « الوفق » بالتوفيق ، قال عويف القوافى يرثى سليمان بن عبدالملك ويذكر عمر بن عبدالعزيز :

يا عمر الخير الملقى وفقه ... سميت بالفاروق فافرق فرقه[3]

(١) فى أساس البلاغة أنه للراعى يشكو ساعى الصدقة ومثله ما فى لسان العرب .

(٢) من ذلك ما ورد فى اللسان « وفق الشىء ملاءمه وتقول : هذا وفق هذا ووفاقه وفيقه وفوقه وسيه وعدله ، واحد » .

(٣) الكامل للمبرد « ج ٢ ص ٢١٤ » طبعة الدلجمونى الأزهرى وذكر هذا البيت فى اللسان ولم يذكر السبب فى قوله .

قال المبرد « وقوله : الملقى وفقه ، يقال لقى فلان خيرا أى جعل يلقاه ، والوفق : التوفيق »[١] ، وأنا أرى أن الوفق التمام فيكون معناه « يا عمر الخير الملقى تمام الخير » وقريب منه قول عبدالله الغامدى :

تعبدوا وأقيموا وفق دينكم ان الغالب صلب الله مغلوب[٢]

أى أقيموا دينكم على تمامه وكماله ، على أنه يجوز أن يكون من الاقامة بمعنى البقاء فيكون المعنى « ابقوا موافقين لدينكم » . قال الزمخشرى فى أساس البلاغة « وجاء القوم وفقا : متوافقين قال :

« يهوين شتى ويقعن وفقا »

وذكر فى اللسان « جاء القوم وفقا أى متوافقين وكنت عنده وفق طلعت الشمس أى حين طلعت أو ساعة طلعت عن اللحيانى » وجاء فى نهج البلاغة فى وصف النملة « رزقها وفقها » . قال عز الدين عبدالحميد بن أبى الحديد المدائنى « ويروى : مكفول برزقها مرزوقة بوفقها[٣] » . وقال فخر الدين الطريحى فى مجمع البحرين ومطلع النيرين « والوفق من الموافقة بين الشيئين كالالتحام ، وقولهم : حلوبته على وفق عياله أى له لبن قدر كفايتهم لافضل فيه » . وهذا اللغوى انفرد باضافة « على » الى العبارة المشهورة ، وقال الجاحظ « ذلك المقدار من جميع الصنفين وفق لكثرة حاجاتهم وشهواتهم[٤] » . وقال ابن المقفع « فوجده فى جميع الامور وفق غرضه[٥] » . فلا تتجرد « وفق » من على الا اذا كانت خبرا أو حالا وقال أبو حيان التوحيدى « وكان منظره وفق مخبره » والشواهد على أن مثل تينك الجملتين لايستغنى فيه عن ذكر « على » قول عمر بن أبى ربيعة :

فما جئتنا الا على وفق موعد على ملأ منا خرجنا له معا

ونقل صاحب المصباح المنير فى (ش ك ك) قولهم « وقد استعمل الفقهاء الشك فى الحالين على وفق اللغة نحو قولهم من شك فى الطلاق ومن شك فى الصلاة » . وقال ابن النجار فى ترجمة العماد الاصفهانى « وجرت أموره على وفق الصلاح »[٦] .

---

(١) المرجع المذكور « ص ٢١٦ » .
(٢) أساس البلاغة فى « صلب » .
(٣) شرح نهج البلاغة « ج٣ ص١٩٩ » .
(٤) الحيوان ج١ ص٤٣ طبعة عبدالسلام هارون .
(٥) كليلة ودمنة « ص٣٦٩ » طبعة محمد المرصفى .
(٦) معجم الألقاب « ج٤ ص١٢٥ » من نسختى التى انتسختها لنفسى .

وهذا هو الذى جرى عليه المتأخرون قال الرضى الاسترابادى فى شرح الكافية « ج ٢ ص ٣٤٥ » فى باب نعم وبئس: « ويجوز أن يأتى قبل المخصوص أو بعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه » .

ومما قدمنا يستبين أن « الوفق » هو القدر والمقدار والمكافأة والكفاء ، فاذا استعمل لبيان الطريقة أو الحال أو الهيئة وجب جره بعلى نحو « جئنا على وفق موعد » و « استعملوا الشك على وفق اللغة » . و « جرى على وفق الاصول وألف على وفق المنهاج » والظاهر من رواية لنهج البلاغة جواز أن يقال « بوفق الاصول وبوفق المنهاج » كما قالوا « بحسب » و « برغم » و « بقدر » .

و « الوفق » عندى أصل اشتقاق الفعل « وافق » لأن الصفات المحافظة على وصفيتها والمنتقلة الى الاسمية ، هى الاصل فى الاشتقاق فالاسود سابق لفعله « سود » و « الأبيض » سابق لفعله « بيض » و « اللابن والتامر والدارع » سابقة لأسماء الفاعلين المعنوية ، ولا تتفق دائما مع أفعالها ان كان لها أفعال ، وعليه يكون « الوفق » سابقا للفعل « وافق » فى الوجود ، ولما كان يراد به المفاعلة وجب أن يكون على « فعل » بكسر الفاء وسكون العين ، كمثل وشبه وعدل وقرن وسلف وتبع وند وضد والف ، ولكن الواو فى أوله امتنعت من الكسر كما امتنعت واو « زوج » من سبق الكسرة لها فقيل « زوج » ووجهه « زيج » وكذلك « الزور » بمعنى المزاور ، ولكنه خضع للتطوير فجعل « زيرا » وخص بالنساء فقيل « زير نساء » أى مزاور لهن ، فكأن الرقة جاءته منهن .

وان لقائل أن يقول : ان « الزور » هو جمع قديم للزائر مثل « آهل وأهل وراكب وركب وسافر وسفر وشارب وشرب وصاحب وصحب وقائم وقوم ووافد ووفد » وغير ذلك ، فيصح على هذا أن يكون الوفق جمع « الوافق » مثل « الراجل جمع الرجل » و « حسب » بمعنى كاف فكأنه جمع حاسب ، و « رهط » فكأنه جمع راهط ؟ فيقال له : ان ذلك واه بالاضافة الى قول اللغويين : ان الوفق من المرافقة (كذا) بين الشيئين كالالتحام ، على أن الموافقة والتوفيق مشتقان من الوفق ، فوافقه : صار وفقا له كما تقول « آخاه : صار أخا له » و « طابقه : صار طبقا له » ووفقه له جعله وفقا له فكأنه لفق له كما تقول « وكله أى جعله وكيلا وقوده بمعنى جعله قائدا ، ولما كان الاصل « هذا وفق لهذا » و « كان هذا وفقا لهذا »[1] وجب أن تبقى اللام فى

(١) قال الجاحظ فى البيان والتبيين « ج٣ ص٢٠ » طبعة مصطفى محمد سنة ١٩٢٦ « ومتى شاكل — أبقاك الله — ذلك اللفظ معناه ، وأعرب عن فحواه وكان لتلك الحال وفقا ولذلك القدر لفقا » .

هذا المجرور أيضا حين تعلقه بالفعل أومصدره فيقال « وفقه الله للنجاح » و « توفيقه للنجاح » ولا يجوز أن يقال « وفقه الله الى النجاح » لأن المعروف فى كلامهم أن تعاقب اللام الى للتخفيف مثل « دعا له وقصد له واهتدى له » ولا يصح العكس أبدا ، وقد وقع هذا الغلط فى عبارة لصلاح الدين الصفدى قال « وأسأله التوفيق الى التحقيق »(*) ، والظاهر أن هذه العبارة كانت السبب فى انتشار هذا الخطأ فى مصر وغيرها من الأقطار التى تتعاطى الكتابة باللغة العربية ، وقد نبهت عليه غير مرة ، ويحسن بى أن أذكر الشواهد على اجماع أهل اللغة والادباء على أن الصواب « وفقه للامر » لا « وفق اليه » لأعضد القياس بالسماع .

قال الامام على – ع – فى كتاب له الى أهل مصر : « عصمكم الله بالهدى وثبتكم بالتقوى ووفقنا واياكم لما يجب ويرضى » .وقال محمد بن أبى بكر الصديق – رض – فى خطبة له خطب بها أهل مصر « فان رأيتم من ذلك عملا بغير الحق فارفعوه الى فانى بذلك أسعد وأنتم بذلك جديرون ووفقنا الله واياكم لصالح العمل »(١) . وجاء فى وصية للامام على – ع – كتبها من صفين الى ابنه الحسن – رض – « ورجوت أن يوفقك الله فيه لرشدك وأن يهديك لقصدك »(٢) . وقال فى خطبة له يصف فيها المنافقين : « نحمده على ما وفق له من الطاعة وداد عنه من المعصية »(٣) . وجاء فى العهد المعزو اليه « وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظيم قدرته على اعطاء كل رغبة أن يوفقنى واياك لما فيه رضاه »(٤) . ومن كتاب له الى قثم بن العباس « وفقنا الله واياكم لمحابه »(٥) . ومن الكلام المنسوب اليه « اللهم أنت خلقتنى كماشئت فارحمنى كيف شئت ووفقنى لطاعتك حتى تكون تقتى كلها بك وخوفى كله منك »(٦) وقال ابن المقفع « والرجل العالم الموفق للخير(٧) » .

(*) الغيث المسجم فى شرح لامية العجم « ج١ ص٦ » بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٥ هـ وجاء فى أساس البلاغة « والله يوفق عبده للطاعة وفى الطاعة » . واستعمال « فى » لا ينفى اللام فكأنه « يوفقه للفوز فى الطاعة » .

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد « ج٢ ص٢٦ ، ٢٩ » نقلا من « كتاب الغارات » لابراهيم بن سعد بن هلال الثقفى .

(٢) الشرح المذكور « ج٤ ص٢٤ » .

(٣) المرجع المذكور « ج٢ ص٥٥٦ » .

(٤) ج٤ ص١٥٣ .

(٥) ص٢٢٣ .

(٦) ص ٥٦٤ . (٧) كليلة ودمنة « ص ٣٩٨ » .

وقال أبو العباس المبرد في أول الكامل: « وبالله التوفيق والحول والقوة واليه مفزعنا في درك كل طلبة والتوفيق لما فيه صلاح أمورنا » ، وقال في موضع آخر « يقال أوزعك الله شكره أي وفقك لذلك » .

وقال النابغة الذبياني :

قريع قلبي وكانت نظرة عرضت حينا وتوفيق أقدار لأقدار[١]

وهذا الشاهد أقدم زمانا مما ذكرنا من الأقوال ، الا أن مذهبنا تفضيل النثر على الشعر في الاستشهاد . وقال الحكيم بن عبدل :

فأعفيتني لما رأيت زمانتي ووفقت مني للقضاء المسدد

وقال أبو نواس يمدح الأمين :

ملك تقصر المدائح عنه هاشمي موفق للصواب[٢]

وقال أبو العتاهية في فتح الرشيد لهرقلة :

ألا نادت هرقلة للخراب من الملك الموفق للصواب[٣]

وقال مروان بن أبي حفصة :

موفق لسبيل الرشد متبع يزينه كل ما يأتي ويجتنب

وعلى ذلك جرى المتأخرون في كتبهم، قال الشريف المرتضى في تعريف « الاذن » الوارد في قوله ـ تعالى ـ : « وما كان لنفس أن تؤمن الا باذن الله » : « ومنها أن يكون الاذن هو التوفيق والتيسير والتسهيل ، ولا شبهة في أن الله يوفق لفعل الايمان ويلطف فيه ويسهل السبيل اليه »[٤] . وقال أبو حيان التوحيدي « ولا يسعد بدعوته الا من وفق لاجابته وأذعن لطاعته »[٥] .

وجاء في الفرج بعد الشدة « فحمد الله على ما وفقه له[٦] » . وقال الجوهري في ت و ب « تاب الله عليه وفقه لها » يعني للتوبة . وقال في ض ل ل « وفلان يلومني ضلة اذا لم يوفق للرشاد في عذله » . وقال في ي س ر « وقد يسره الله لليسرى أي وفقه لها » وقال الزمخشري في ف و ق من الاساس « لا زلت للخير موفقا وسهمك في الكرم مفوقا » .

---

(١) جمهرة أشعار العرب « ص ١١٧ » من الطبعة الأولى .
(٢) الطبري في حوادث سنة ١٩٨ .
(٣) المروج ج٣ ص٢٠٨ طبعة المطبعة البهية .
(٤) أمالي المرتضى « ج١ ص٣٠ » .
(٥) الامتاع « ج٢ ص٢١ » .
(٦) الفرج بعد الشدة « ج٢ ص١٧٣ »

وقال عز الدين بن أبى الحديد « لأن الله ـ تعالى ـ أجرى هذه الأمور على أيديهم ووفقهم لها، والفاعل لذلك بالحقيقة هو الله ـ تعالى ـ »[١] وقال عمر رضى الله عنه ، وقد سأله سائل أيجاب المنافق اذا دعا فى ساعة الاستجابة « فان المنافق لا يوفق لتلك الساعة »[٢] وقال ابن أبى الحديد أيضا « ويحتمل أن يكون الذى تمناه ـ ع ـ من ابداله بهم خيرا منهم قوما صالحين ينصرونه ويوفقون لطاعته »[٣]. وقال المطرزى « اللهم وفقنا لاصلاح الأعمال »[٤] .

هذه هى الشواهد التى جمعناها من لغة العرب من عصر الجاهلية الى القرن السابع للهجرة ، وكلها مجمعة على استعمال اللام فى مجرور الفعل « وفق » ومصدره ، ونود أن ننقل شاهدا معجميا كنا نقلناه من أساس البلاغة فى الحواشى السوابق ، قال الزمخشرى « يوفق عبده للطاعة وفى الطاعة » وكنا أومأنا الى أن استعمال « فى » لا يعنى أنها تقوم مقام اللام فكأنه أراد « وفقه الله فى الطاعة للفوز » أفلا ترى أنه قال ـ وقد نقلنا قوله ـ فى ف و ق وتقول « لا زلت للخير موفقا وسمهك فى الكرم مفوقا » ؟ فهذا هو الوجه الذى أيدته الشواهد فى عصر القدماء وعصر المولدين ، وعلى ذلك يكون « وفقه الله للطاعة » غير « وفقه الله فى الطاعة » كما أن « وفقه الله للعمل » غير « وفقه الله فى العمل » وان كان الثانى متوقفا على الاول ، أعنى أنه لا يقال فيه « وفقه الله فى العمل » الا بعد أن وفقه الله للعمل ، وانما دل المجرور بفى على المجرور باللام ، لأن « التوفيق » اختص بالخير ، فذكره كاف فى ارادة الخير وتعيينه . قال تعالى « وما توفيقى الا بالله » ، وقال ابن عباس لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : « وفقك الله يا أمير المؤمنين فلم تزل موفقا »[٥] . وقد أباحهم هذا الاختصاص أن يتصرفوا فى استعمال التوفيق كجعلهم الانسان « موفقا له » لا موفقا ، قال الجاحظ فى ذكر قس بن ساعدة : « وانما وفق ذلك لقس بن ساعدة لاحتجاجه للتوحيد »[٦] وآل الاتساع فى استعمال التوفيق الى التسوية بين الموفق والموفق له فى الجنس ، قال علقمة « قدمت الشام

---

(١) شرح نهج البلاغة « ج١ ص٤٧ » وفى الأصل « بذلك » .
(٢) البيان والتبيين « ج٣ ص١٦٢ » .
(٣) الشرح المذكور « ص ١١٥ » .
(٤) المغرب فى ترتيب المعرب « ص٣٢١ » .
(٥) الطبرى « ج٥ ص٣٠ » .
(٦) البيان والتبيين « ج١ ص٥٦ » من طبعة سنة ١٩٢٦ بمصر ونقله منه البغدادى فى خزانة الأدب « ج١ ص٣٧٦ » طبعة دار العصور غير الكاملة .

فقلت : اللهم وفق لى جليسا صالحا . فجلست الى رجل فاذا هو أبو الدرداء »[١] . وقال الأحوص الشاعر « الحمد لله الذى وفقكم لى ، ما أحب أنكم غيركم »[٢] وهو من التوفيق أى جعل الشىء وفقا لغيره ، وكون الموفق ملاقيا مصادفا ـ كما فى لسان العرب ـ مستفاد من كونه وفقا أى ملائما مطابقا والملاءمة والمطابقة بعد اللقاء . وجاء فى الشعر حذف اللام على الحذف والايصال قال أبو بكر بن دريد :

« الله وفقه اتباع رسوله »[٣] .

وهو سائغ جميل لأنه يلائم اللغة العربية فى ميلها الى التخفيف بالحذف ، أعنى حذف حرف الجر وايصال الفعل الى مفعوله ، وهذا مطرد عند العرب فى الأفعال التى تنصب مفعولا به واحدا وتصل الى الثانى بحرف الجر « اللام » ، لأن حذفها لا يورث الجملة التباسا ، ومن ذلك قولهم « كسب عياله مالا » أى لعياله و « كالهم برا » أى كال لهم ، « وجناه عسلا » أى له ، قال الشاعر :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وقد يكون المحذوف غير اللام مثل « حسده الشىء » و « ساهمه العيش » و« اختار موسى قومه سبعين رجلا » الا أن القياس فى اللام كما ذكرت .

مصطفى جواد

---

(١) تاريخ الخطيب البغدادى « ج١ ص١٦٢ » .

(٢) الأغانى « ج٤ ص٢٤٣ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٣) تاريخ الخطيب « ج ٢ ص ٧٢ » .